

بيان منظمات المجتمع المدني بخصوص مستقبل السلطة المحلية

صدر أول أمس، 24 نوفمبر 2021، بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية الأمر الرئاسي عدد 127 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 والذي ينص على حذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزي والجهوية بوزارة الداخلية، بصفة رجعية ابتداء من 11 أكتوبر 2021.

ويتنزل هذا الأمر في سياق عام يتميز بضبابية الرؤية حول مسار اللامركزية في تونس الذي يشهد اليوم العديد من التحديات بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على إجراء أول انتخابات بلدية في ظل هذا التنظيم الإداري الجديد.

تتمثل أهم هذه التحديات إجمالاً في عدم استكمال الإطار المؤسسي والقانوني المؤطر للامركزية، ضعف الموارد البشرية والمالية للجماعات المحلية، صعوبة التنسيق بينها وبين ممثلي السلطة المركزية إضافة إلى عدم استقرار بعض المجالس البلدية، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستجابة إلى تطلّعات المواطنين والمواطنات خاصة على المستوى التنموي وتدني مستوى الثقة في المؤسسة البلدية.

ويرجع تعطل تقدم المسار بالأساس إلى انعدام الإرادة السياسية وعدم اعتبار اللامركزية أولوية سياسية حيث لم يتم إيلاءها الأهمية اللازمة من قبل الحكومات المتعاقبة لتسريع استكمال البناء القانوني والمؤسسي حتى تكون الجماعات المحلية قاطرة فعلية للتنمية المحلية وفضاء طبيعياً للمشاركة الوطنية الحقيقية في ظل وضع اقتصادي واجتماعي متأزم.

لذلك، ومن منطلق اهتمامنا ودعمنا للشأن المحلي ومتابعة تقدم مسار اللامركزية منذ انطلاقه، وإيماننا بما أن اللامركزية في فلسفتها تهدف الى تحقيق التنمية المحلية الشاملة وتقليص وتصحيح التفاوت بين الجهات وتحسين خدمات القرب بانتهاج آليات الحكم الرشيد في تسيير المرفق العام وتفعيل ديمقراطية تشاركية تمكن مجموع المواطنين من المشاركة بصفة فعلية في إدارة الشأن المحلي، فإننا:

- نتساءل عن سبب حذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هياكلها بوزارة الداخلية، وما إذا كانت هذه الخطوة تمهد لقبر مسار اللامركزية وعدم دفعه الى التقدم من خلال استكمال مختلف مكوناته.
- نطالب رئاسة الجمهورية بتوضيح رؤيتها وإستراتيجيتها في علاقة بملف السلطة المحلية واعتبارها من ضمن الأولويات التي يجب الاشتغال عليها، وذلك من خلال الحسم في مستقبل المسار بشكل واضح.
- نعتبر أن اللامركزية مثلت ولا تزال فرصة لتحقيق التنمية العادلة بين مختلف الجهات وإطار لممارسة الديمقراطية التشاركية بشكل فعلي. لذلك، فإن تقييم المسار يجب أن يكون بصفة موضوعية من خلال تحليل كافة نقاط قوته وضعفه ومدى مساهمة كل طرف في إنجاحه.
- نؤكد على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية والإلتزام بالشفافية وانتهاج خطة اتصالية واضحة بما يضمن مشاركة فعلية وجدية لجميع الأطراف المعنية بالسلطة المحلية على غرار المنتخبين المحليين، مكونات المجتمع المدني والمواطنين والمواطنات.

في الأخير، نؤكد على أن الوضع السياسي الجديد يمكن أن يمثل فرصة حقيقية للتقدم بمسار اللامركزية ونعبر في نفس الإطار على استعدادنا للمساهمة بطريقة جدية عبر تقديم مقترحات عملية نابعة من الخبرات المتراكمة منذ انطلاق المسار بما يضمن حق المواطن في التمتع بخدمات قرب جيدة وتنمية محلية حقيقية وبما يضمن كل الإمكانيات والأطر القانونية والسياسية لتمكين الجماعات المحلية من تطوير وتفعيل السياسات الكفيلة بمعالجة القضايا المحلية.

المنظمات الموقّعة على البيان

- منظمة البوصلة
- الجمعية التونسية للحوكمة المحلية
- الجمعية التونسية لمخططي المدن
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- جمعية تفعيل الحق في الاختلاف
- الجمعية التونسية للحراك الثقافي
- جمعية صوت الشباب
- جمعية شباب التحدي للبيئة والتنمية المستدامة
- جمعية مدى للمواطنة و التنمية
- المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة فرع القصيرين
- جمعية التنمية والدراسات الاستراتيجية
- جمعية تجديد و انتماء
- منظمة وسط رؤية
- منتدى التنمية والديمقراطية-الجم
- الجامعة الوطنية للبلديات التونسية
- شبكة مراقبون
- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
- الجمعية التونسية لمقاومة التهميش
- الإتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي
- جمعية مواطنة
- رابطة الناخبات التونسيات
- جمعية السواعد للثقافة والتنمية
- جمعية الثقافة والتنمية
- جمعية المنحلة للمواطنة الفاعلة
- جمعية نحن نحن بنزرت
- جمعية الموارد الطبيعية والتنمية
- جمعية النساء أولا
- الجمعية التونسية للطفولة والشباب
- kasserine Green
- الجمعية الوطنية للابداع والتنمية باجة
- جمعية مؤسسة دريم
- جمعية مبادرات وطنية
- جمعية المرأة و التقدم